القضية الفلسطينية ومشروع صفقة القرن

هاني المصري *

ملخص: تتناول هذه الورقة نبذة موجزة عن القضية الفلسطينية ونشأة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ ليكون ذلك مقدمة لفهم ما يجري حاليًّا، خصوصًا فيما يتعلق بما بات يعرف بـ"صفقة القرن" التي تشكّل تطورًا نوعيًّا في السياسة الأمريكية، حيث انتقلت إدارة ترامب من الانحياز الأمريكي التاريخي لإسرائيل إلى الشراكة الكاملة مع الاحتلال واليمين الإسرائيلي. وعرضت الورقة ماهية صفقة القرن، وسبب عدم عرضها بصورة رسمية حتى الآن، والمواقف الفلسطينية والعربية والدولية منها، مشيرة إلى التذبذب في الموقف الفلسطيني ما بين التهويل والتهوين. كما قدّمت الورقة مقترحات تتضمن متطلبات إذا أُوجِدت فإنَّها ستكون كفيلة بإحباط الصفقة، وفي مقدمتها إنهاء الانقسام، واستعادة الوحدة الوطنية على أسس تعددية وتشاركية.

* مركز مسارات، فلسطين

The Palestinan Issue and "The Deal of the Century"

HANY AL-MASRY*

ABSTRACT This paper provides a brief overview of the Palestinian issue and the emergence of the Palestinian-Israeli conflict, as an introduction to understanding what is currently happening, especially with regard to what has become known as the "Deal of the Century", which constitute a qualitative development in American policy. As Trump administration shifts its orientation from its historical alignment with Israel to a full partnership with the occupation forces and the Israeli right. This paper presents the essence of 'the deal of the century,' and the reason behind it not being officially presented so far. It also addresses the position of Palestinian, Arab and international community on this deal, with the Palestinian stance being fluctuated between overestimation and underestimation. Finally, it provides proposals that will be able to frustrate the deal, if their requirements are fulfilled, primarily ending the Palestinian inner division and restoring national unity on a pluralistic and participatory basis.

* Masarat Center. Palistine

رؤية تركية
2018 - (7/4)
20 - 9

المدخل

أَبدأ بتعريف القضية الفلسطينية قبل تناول ما في عنوان المقال؛ لتوضيح خلفية الأفكار والآراء التي سأوردها.

القضية الفلسطينية قضية تحرّر وطني؛ لكونها تتعلق بإقامة العدوّ استعمارًا استيطانيًّا عنصريًّا إحلاليًّا لفلسطين، وطرد نسبة مهمّة من السكان الأصليين وتشريدهم، وفرض نظام التمييز العنصري على من تبقى منهم، بدعم دول استعمارية للحركة الصهيونية الرجعية العنصرية، لا لحلّ مشكلة اليهود الذين عانَوا الاضطهاد والظلم والقتل على يد النازية الهتلرية، بل لإقامة كيان يكون قاعدة متقدّمة للاستعمار العالمي تقوم بدور كلب الحراسة للمصالح الاستعمارية، وتعمل على إبقاء المنطقة أسيرة التخلف والتبعية والتجزئة والفقر والجهل، لكونها غنية بالموارد، وذات سوق واسعة، وتقع في منطقة إستراتيجية حيوية تربط آسيا بإفريقيا وقريبة من أوروبا.

أُقيمت الدولة التي تُعرَف بـ(إسرائيل) في أيار 1948 إثر الحرب العالمية الثانية، فأحدثت تقسيمًا وخريطة عالمية جديدة، رُسِمَت ملامحها في (مؤتمر يالطا)، وذلك بعد حرب عربية يهودية لم تكن متكافئة عددًا وعدة؛ لذا انتهت لمصلحة العصابات الصهيونية التي كانت أكبر عددًا وعتادًا من المجاهدين الفلسطينيين والجيوش العربية.

لولا مساعدة الانتداب البريطاني، وتواطؤ البلدان العربية وتبعيتها، والخلافات الفلسطينية، والأخطاء التي ارتُكِبت، واستغلال معاناة اليهود، والمحرقة التي ارتُكِبت ضدهم، وبداية الحرب الباردة، ونشوء قطبين مسيطرين على العالم: أحدهما بزعامة الاتحاد السوفييتي والآخر بقيادة الولايات المتحدة، وتقسيمهما العالم بينهما في ضوء نتائج الحرب العالمية الثانية- ما نجحت الحركة الصهيونية في إقامة دولتها (إسرائيل) على 78 ٪،[1] من مساحة فلسطين رغم أن قرار التقسيم أعطاها أقل من ذلك بكثير 55 ٪.[2]

إن ضمّ (إسرائيل) حوالي 24 ٪ من الأراضي أكثر مما أعطاها قرار التقسيم؛ أي أكثر من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة (الأراضي الفلسطينية التي احتُلّت عام 1967)- لم يكن بسبب رفض الفلسطينيين والعرب إقامة دولة (إسرائيل) والحرب ضدها، أو رفضهم قرار التقسيم، وإنما تنفيذًا لخطة (دالت) الموضوعة سلفًا[3]، ولأهداف الحركة الصهيونية الأصلية، ولأن المقولة الأساسية لهذه الحركة: "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" زائفة؛ فهي تنفي وجود الشعب الفلسطيني الضاربة جذوره في الأرض الفلسطينية منذ آلاف السنين، وهدفها المعلن والمثبت في وثائقها ويرمز له علَمها: "أرضك يا (إسرائيل) من النيل إلى الفرات"[4].

لذلك، وفي هذا السياق تجاوزت قرارَ التقسيم في حرب 1948، واحتلّت بقية فلسطين في حرب حزيران 1967، وضمّت القدس الشرقية بعد ذلك، وتُستكمَل الآن الاستعدادات لدخول المرحلة الثالثة من المشروع الصهيوني بإقامة (إسرائيل الكبرى)، من خلال ضمّ الضفة الغربية، أو أكثر من 60 ٪ منها[5].

فاق عدد مستوطني الضفة الغربية 824 ألف مستوطن في عام 2018، يعيشون في 198 مستوطنة، و220 بؤرة استيطانية[6]. وتُظهر الخطط الإسرائيلية أن الاحتلال يخطّط لرفع عدد المستوطنين بالضفة الغربية إلى مليون بحلول عام 2020.

وهناك مخططات لدى الحكومة الإسرائيلية لإقامة عشرات آلاف الوحدات الاستيطانية، وكان آخرها إقرار بناء 2070 وحدة استيطانية جديدة بالقرب من الخان الأحمر، شرق القدس المحتلة[7].

تأسيسًا على ما سبق، فإن الصراع الجاري على أرض فلسطين ليس نزاعًا على الحدود، ولا خلافًا حول طبيعة السلام وأشكاله وتفصيلاته، ولا بين المتطرفين والمعتدلين، ولا حول إقامة مؤسسات الدولة الفلسطينية أولًا، أو الأولوية لإنهاء الاحتلال على أهمية كل ما تقدم... وإنما هو صراع وجود، تحاول من خلاله الحركة الصهيونية استكمال تحقيق مشروعها الذي لا يعترف بالشعب الفلسطيني وبحقوقه من دون أي استعداد لحلّ وسط.

عندما اعترفت (إسرائيل) في أوسلو بمنظمة التحرير مقابل اعتراف المنظمة بحق (إسرائيل) في العيش- لم يشمل الاعتراف الإسرائيلي بأيّ حقّ من الحقوق الفلسطينية[8]، لا بحقه في تقرير المصير الذي يشمل حقه في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس على الأراضي المحتلة عام 67، ولا بحق العودة والتعويض للاجئين الذين بقوا في بلادهم أو شُرِّدوا منها تطبيقًا للقرار الأممي 194، ولا بحق من تبقى منهم في وطنه بالمساواة الفردية والقومية داخل (إسرائيل).

لم تصل الحركة الصهيونية رغم مرور أكثر من سبعين عامًا على إقامة دولتها (إسرائيل) إلى نهاية مشروعها، ولا تزال متمسكة بأهدافها الجذرية، ومنها هدف إقامة "(إسرائيل) على كامل

أرض فلسطين"، والاستثناء الوحيد في ذلك إخراج قطاع غزة من خريطة "إسرائيل الكبرى"؛ لأن القطاع آهلٌ بالسكان، وإعادة الانتشار منه تمكّن من تنفيذ المشروع الصهيوني بسرعة أكثر وتكاليف أقلّ في الضفة.

كما لم تُبْدِ (إسرائيل) استعدادًا حقيقيًّا للتوصل إلى تسوية تقوم على مساومة تنطلق من قرار التقسيم، أو أي صيغة تستند إليه حتى في العصر الذهبي لأوسلو، إذ لم يتضمن الاتفاق أيّ نصّ على إقامة دولة فلسطينية، بل هو صيغة حكم ذاتي محدود. وحين أخذ بعض المسؤولين الإسرائيليين يتحدثون عن الدولة الفلسطينية فهم يقصدون شيئًا آخر غير الدولة[9].

تُعدّ (إسرائيل) إقامةَ دولة فلسطينية بين نهر الأردن والبحر المتوسط خطًّا أحمر؛ لأنها ستكون خطرًا وجوديًّا عليها. وهذه إحدى الخلاصات التي انتهت إليها مراكز البحوث الصهيونية[10]، التي مفادها أن الفلسطينيين والعرب الذين اعترفوا أو سيعترفون بإسرائيل لم يفعلوا ذلك ولن يفعلوه عن قناعة بشرعية وجودها، وإنما عن ضعف، وسيسحبون ذلك الاعتراف حين يشعرون بالقوة، لذلك تعمل (إسرائيل) على إبقائهم ضعفاء منقسمين.

مشروع "صفقة ترامب"

تطرق ترامب إلى خطته تُجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في أثناء حملته الانتخابية، إذ كان داعمًا لإسرائيل بصورة لافتة للنظر، محاولًا استرضاء المحافظين الجدد "المسيحيين الصهاينة" المتطرفين أكثر من الصهاينة التقليديين، وبعد أسبوع من توليه سدة الرئاسة أوحى بأنه سيسعى إلى التوصّل إلى حلّ.

وتراجع ترامب عن التزام الرؤساء السابقين، خصوصًا جورج بوش الابن وباراك أوباما، بما يُسمَّى حلّ الدولتين، إذ قال في أول مؤتمر صحفي مشترك له مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو: "أدرس كلًّا من حلّ الدولتين، والحلّ الذي ينصّ على وجود دولة واحدة، وسيعجبني الاتفاق الذي سيعجب كلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي"[11]. وأضاف أن صهره جاريد كوشنر، رئيس فريق السلام الذي شكله ترامب سيحقق حل الصراع المستمر منذ عشرات السنين، وهو ما لم يحقّقه الرؤساء السابقون، وإذا لم يستطع تحقيقه فإن غيره لن يستطيع.

استخدم ترامب وأركان إدارته تعبير الصفقة النهائية، وقضوا أشهرًا طويلة في الاستماع إلى الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، مع انحياز واضح كالعادة من كلّ الإدارات الأمريكية السابقة إلى الإسرائيليين، في ظل انتشار أوهام لدى الجانب الفلسطيني بإمكانية أن يطرح ترامب خطّة متوازنة أو شبه متوازنة، لذا صدرت تصريحات من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ومن قيادات فلسطينية تحثّ ترامب على الإسراع في تقديم خطته.

أعطى ترامب إشارة إلى نواياه الحقيقية كما أسلفنا حين قال: إن إدارته ستوافق على ما يتّفق عليه الطرفان بخصوص إقامة دولة واحدة أو دولتين، وهو ما أظهر تغييرًا في الموقف الأمريكي من إقامة دولة فلسطينية.

القضيـة الفلسطينية قضية تحـرّر وطني لكونها تتعلق بإقامة العدوّ استعمـارًا استيطانيًا عنصريًا إحلاليًا لفلسطين وطرد نسبـة مهمّة من السكان الأصليـين وتشريدهـم وفرض نظـام التمييـز العنصري على من تبقى منهم بدعم دول استعمارية للحركة الصهيونية الرجعية العنصرية

واتضحـت نوايـا ترامـب الحقيقية تمامًـا حينما أعلن بتاريخ 6/ 12/ 2017 أنه ينوي فعل ما لم يفعله أسلافه، وسـينقل السـفارة الأمريكيـة من تل أبيـب إلى القدس، وهـو ما امتنـع عنـه الرؤسـاء الأمريكيـون السـابقون، مسـتخدمين الصلاحية للرئيـس التي تسـمح له بتأخير نقل السـفارة المنصوص على نقلها في القانون الأمريكي المقـرّ بخصوص نقل السـفارة منذ عـام 1995، وهو ما أدّى إلى غضـب فلسـطيني عارم، عكَـسَ صدمة جاءت بحجـم التوقعـات، وظهر برفـض هذه الخطوة بشـدة؛ لأنّها تعكس تخلّيًا عن المرجعية الدولية وعن السياسـة المتبعة من الإدارات الأمريكية السـابقة التي كانت تؤكّد أن قضايا الوضع النهائي يُتَّفق عليها من خلال التفاوض.

قطـع الجانـب الفلسـطيني الاتصـالات السياسـية مـع الإدارة الأمريكيـة، وأبقـى عـلى الاتصالات الأمنية[12]. وأعلن عن رفض استمرار الإدارة الأمريكية وسيطًا في عملية السلام، ثـم تغير الموقف الفلسـطيني الرسـمي، إذ أصبح يرفـض الاحتكار الأمريكي لعملية السـلام ويطالب برعاية دولية متعددة[13]. ومن المتوقَّع أن يكرّر الرئيس عباس هذا الأمر خلال خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول 2018.

مـا هي "الصفقـة النهائية" كما يصفها ترامب، أو "صفقة العـصر" كما يصفها الكثيرون، أو "صفعة العصر" كما يصفها الرئيس عباس، أو "مؤامرة العصر" كما ينظر إليها الفلسطينيون؟

إنها خطة لتصفية القضية الفلسطينية من مختلف أبعادها. وهنا يجب ألّا نؤجل اتخاذ موقف منها إلى حين عرضها بشـكل رسـمي، وذلك بسـبب الشروع في تنفيذها قبل عرضها، وهناك مثَل عربي يقول: "المكتوب يظْهَر من عنوانه"، ومثَل آخر يقول: "الأثَر يدل على المسير".

أشارت مصادر متعددة إلى أن الصفقة تتضمن إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين على الأراضي التي "ستنسـحب" منها القوات الإسرائيلية بعد ضمّ ما بين 50 ٪ و60 ٪ من الضفة، وإقامة عاصمـة لهـذا الكيـان في أحياء في القـدس، مثل "أبو ديس"، مـع بقاء القدس بـما فيها القدس القديمـة والمقدسـات التـي فيهـا عاصمـة يهودية موحّـدة لإسرائيل، مـع حق العبـادة لجميع الديانات.

أمـا قضيـة اللاجئين فتُحَلّ من خـلال تعويض عدد منهم، وتوطينهـم في أماكن وجودهم خارج فلسطين، وتهجير أقسام منهم إلى بلدان هجرة جديدة.

أمـا قطاع غزة فيُقَام فيه حكم ذاتي يُلحَق بمصر، أو يكون المركز الذي يضمّ المعازل الآهلة بالسكان المقطّعة الأوصال في الضفة الغربية، إذا لم تلحق بالأردن.

أمـا الأمـن الإسرائيلي فهو المرجعية العليا، على أن تكون هناك سـيطرة إسرائيلية دائمة من النهر إلى البحر.

وتتضمن خطّة ترامب أن يشمل الاتفاق النهائي الاعتراف بإسرائيل بوصفها دولة يهودية، وإنهاء الصراع، حتى لا يكون هناك أيّ إمكانية لمطالبات جديدة يتقدّم بها الفلسطينيون.

لم تفصح الإدارة الأمريكية حتى الآن عن مضمون الصفقة؛ لأنّها فوجئت بالمعارضة الفلسطينية والعربية والدولية المستمرّة منذ عشرة أشهر والمرشّحة للاستمرار، (وهذه المعارضة وإن لم تكن كما هو مفترّض، فالأرض لم تُطْبَق على السماء، لكنها كانت أكثر من ردة فعل مؤقتة)، وهو ما دعا إلى تأجيل متكرّر لطرحها، وإلى اعتراف كوشنر منذ أيام بأنّ التوصّل إلى هذه الصفقة صعب مع تعهده باستمرار المحاولة[14]، مع أنّه طالب الشعب الفلسطيني، خلال مقابلة له مع جريدة القدس بتاريخ 23/ 6/ 2018، بالتحرّك من أجل الضغط على قيادته للقبول بالخطة الأمريكية.

قطع الجانب الفلسطيني الاتصالات السياسية مع الإدارة الأمريكية وأبقى على الاتصالات الأمنية وأعلن عن رفض استمرار الإدارة الأمريكية وسيطاً في عملية السلام ثم تغير الموقف الفلسطيني الرسمي إذ أصبح يرفض الاحتكار الأمريكي لعملية السلام ويطالب برعاية دولية متعددة

وقال ترامب بتاريخ 22/ 8/ 2018: إن (إسرائيل) ستدفع ثمنًا كبيرًا؛ لأنّها حصلت على "هدية كبيرة"[15]. لكنّ هذا التصريح لم يُثِر ردًّا يُذكَر في إسرائيل، حتى لدى اليمين المتطرف؛ لأن الغالبية تعاملوا معه باعتباره ليس جادًّا، وأنّه ليس أكثر من ذرّ الرماد في العيون.

وهذا ما تأكد من خلال المقابلة التي أجراها كوشنر مع صحيفة نيويورك تايمز بعد ثلاثة أيام على إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن الذي نُفِّذ بتاريخ 10/ 9/ 2018، إذ قال مخاطبًا الفلسطينيين: إنّهم "يستحقّون العقوبات ووقف المساعدات الأمريكية بعد تشويههم للإدارة الأمريكية، وإساءة التصرف بالأموال".

وما يدلّ على إنكار كوشنر وإدارة ترامب للواقع ادّعاؤهما أن أيًّا من الإجراءات التي اتّخذتها أمريكا لم يقلّل من فرص التوصّل إلى اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، في حين أنها في الحقيقة قضت على أيّ أمل في التوصّل إلى اتّفاق سلام؛ لكونها تدلّ على عزم أمريكي على فرض الحلّ الإسرائيلي على الأرض أوّلًا، والعمل على إجبار الفلسطينيين على القبول به لاحقًا.

أما نيكي هيلي السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة فبعد أن كالت سيَّلا طويلًا من الاتهامات والانتقادات للرئيس الفلسطيني، قالت في مقابلة لها مع صحيفة جيروزالم بوست الإسرائيلية بتاريخ 6/ 9/ 2018: "إن مصير الصفقة في يد الرئيس عباس". هذا في الوقت الذي أعلن فيه جيسون غرينبلات منذ البداية بأنه لا حاجة إلى الموافقة الفلسطينية، مراهنًا على أن يحلّ العرب محلّ الفلسطينيين إذا لم يوافقوا على الصفقة.[16] وحتّى ترامب قال مؤخرًا: إنّه بات يدرك لماذا لم يستطع أسلافه حلّ القضية؛ لأنّها بالفعل قضية معقّدة! لكنه لا يزال مصمّمًا على مواصلة العمل لحلّها.

اختارت إدارة ترامب تنفيذ الصفقة قبل طرحها رسميًّا جرّاء الرفض الفلسطيني والعربي والدولي لها، لذلك ركزت على خلق أمر واقع متزايد يشكّل ضغطًا إضافيًّا على الفلسطينيين،

خصوصًا مع إخفاق المخطط الأصلي الذي كان يقوم على الاعتقاد بأن العرب، ولاسيّما الدول الخليجية، سيضغطون على الفلسطينيين لإجبارهم على قبول الصفقة، أو على الأقل بقبول التفاوض حولها، وإذا رفضوا فإنّ العرب يحلّون محلّهم، ويتفاوضون مع (إسرائيل) لتنفيذ الحلّ الإقليمي، الذي يستند في جوهره إلى إقامة حلف عربي إسرائيلي أمريكي ضد إيران، ومن أجل قيام هذا الحلف لا بدّ من التوصل إلى حلّ للقضية الفلسطينية، أو على الأقل الإيحاء بالسعي للتوصل إلى حلّ لها.

أحرجت السياسة الأمريكية المُمارَسة الحكّامَ العرب أمام شعوبهم، بحيث اتّخذوا بالإجمال موقفًا يقوم على ما يأتي: "نوافق فقط على ما يوافق عليه الفلسطينيّون". فمن الصعب على أكثر العرب حماسةً التعاونُ مع إدارة ترامب لتمرير التخلّي عن القدس، وفي بداية الطريق، وخصوصًا بعد إعلان ترامب المتكرر بأنّه أزال القدس عن طاولة المفاوضات، ما ينذر بالشرور وعظائم الأمور.

اكتفى العرب حتى الآن بتقديم النصيحة للفلسطينيين بعدم التسرّع في رفض صفقة لم تُطرَح بصورة رسمية، وأنّه كان من الخطأ قطع الصلات السياسية الفلسطينية الأمريكية، وإغلاق باب المفاوضات لتعديلها، ولكنهم أجمعوا فرادى ومجتمعين في قمة القدس العربية التي عقدت في الظهران عام 2018 على معارضة صفقة ترامب، كما ظهر ذلك في تأكيد مبادرة السلام العربية، وعلى أن أيّ حلّ يجب أن يتضمن إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية. كما أجمعت القمتان الإسلاميتان اللّتان عُقِدَتا في إسطنبول على دعم الموقف الفلسطيني الرافض لصفقة ترامب. كما رفض 14 عضوًا في مجلس الأمن و128 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار ترامب بشأن نقل السفارة.

لفهم أفضل لما يدور لا بدّ من عرض القصة من البداية، فقد بدأت الإدارة الأمريكية عهدها بطرح ما أسمته التحريض الفلسطيني في الإعلام والمناهج التدريسية، وطالبت السلطة الفلسطينية بوقف دفع رواتب أسر الشهداء والأسرى، وضرورة مواصلة وزيادة التعاون الأمني مع (إسرائيل) ومحاربة (الإرهاب)، ثم لم يجدّد الرئيس الأمريكي التصريح الممنوح لمكتب المنظمة في واشنطن والمفترَض تجديده كل ستة أشهر، بل أبقت الإدارة الأمريكية على قرارها بإغلاق المكتب منذ 17/ 10/ 2017، وأكّدت هذا القرار بتاريخ 10/ 9/ 2018، متذرّعة برفض السلطة للمفاوضات وصفقة ترامب، ومساعيها لمحاكمة (إسرائيل) في المحكمة الجنائية الدولية، فضلًا عن إقرار قانون (تايلور) بخصوص الأسرى، وقانون آخر يجري العمل عليه بخصوص اللاجئين.

وهنا، سنتوقف قليلًا أمام الموقف الأمريكي من هذه القضية، إذ خفّضت إدارة ترامب المساعدات الأمريكية وصولًا إلى قطعها كلّيًّا عن وكالة غوث اللاجئين، وتطالب بإلغائها، وتضغط على الدول لكي تحذو حذوها، كما تريد فرض تعريف جديد للاجئ الفلسطيني بحيث يكون محصورًا باللاجئين الذين وُلِدوا في فلسطين وكانوا يقيمون فيها قبل إقامة (إسرائيل)، وهذا يخفّض عدد اللاجئين إلى أربعين ألف لاجئ وفق ما أوردت صحيفة يسرائيل هيوم نقلًا

عـن مصـادر في الكونغـرس الأمريكي[17]. في الوقت نفسـه ذكرت مصـادر أنّ البيت الأبيض يدرس خطّة لتوطين الفلسطينيين في البلدان التي يقيمون فيها.

كـما أنّ الإدارة الأمريكيـة عدّت الاسـتيطان شرعيًّا، أو على الأقلّ لم تَعُـدْ تَعُدّه غير شرعي ولا عقبة في طريق السلام، إذ قال ديفيد فريدمان السفير الأمريكي في (إسرائيل): إن الاقتراب من الاستيطان سيسبّب حربًا أهلية في إسرائيل، مطالبًا الأمم المتحدة بتغيير استخدام مصطلح الأراضي المحتلة عند وصف الضفة والقطاع؛ لأنّها جزء من أرض "إسرائيل المحرّرة".

كما قطعت الإدارة الأمريكية المسـاعدات المالية المقدمّة للفلسـطينيين باسـتثناء المساعدات الأمنية، وذلك لأنّها تخدم أمن (إسرائيل) والولايات المتحدة.

ولكي نفهم حجم وتسـارع الإجراءات العدائية للشـعب الفلسطيني ومؤسساته وقيادته، فإنّـه لا بـدّ أن نشـير إلى أن أحد العوامل يرجع إلى أن الفريق الأمريكي المسـؤول عن السـلام من أشـدّ الضالعين في دعم (إسرائيل) واليمين الإسرائيلي والاسـتيطان، وعلى رأسهم كوشنر وغرينبـلات وفريدمان. وهذا ينطبق على غالبية أركان إدارة ترامب المشـبعة بأشـدّ المحافظين الجدد تعنّتًا وتطرّفًا.

وهنـا تبقى نقطـة، وهي: لماذا لم تعلن إدارة ترامب الصفقة مع أنّه حُدِّدت مواعيد لإعلانها عدة مرّات؟

هذا يعود إلى أسباب عدة، أهمها:

• أن الرفض الفلسـطيني للخطة اسـتمرّ أكثر من المتوقَّع، وأن القادة العرب المتوقَّع أن يضغطـوا عـلى الفلسـطينيين، أو يحلّوا محلّهم- لم يسـتطيعوا فعل مـا توقّعه ترامـب منهم، لذا نصحـوا بتأجيـل عرض الخطّة وتعديلها، ولم يُبدوا أيّ حماسـة للحلول محلّ الفلسـطينيين، بل قالوا للرئيس عباس: نقبل ما تقبل به ونرفض ما ترفضه.

• أن نتنياهو نصح الإدارة الأمريكية بتأجيل طرحها، لأنّ (إسرائيل) أخذت ويمكن أن تأخـذ مـن دون طرحهـا كلّ ما تريده بـلا مقابل. فلماذا تقبـل أن تقدّم شـيئًا؟! لأنّ الخطة مهما كانت سـيئة لا يمكن إلا أن تحوي بعض العسـل الذي يغطّي السمّ. وهذا ما يرفضه الكثير من الوزراء في الحكومة الإسرائيلية الذين يمثلون أحزابًا متطرفة جدًّا، ترفض إعطاء الفلسطينيين أيّ شيء، وتريـد 100 ٪ لا 95 ٪.[18] كـما أن غرينبـلات أبـدى تفهمـه للرفـض الإسرائيـلي للخطّـة بعد طرحهـا، ويَعُدّ مجرد التفاوض حول "أرض إسرائيل" حرامًـا، منطلِقًا من خلفيته الأيديولوجية الدينية[19].

• أن طـرح خطـة الصفقـة في هذه الأجواء يمكن أن يدفع إلى زيـادة معارضتها؛ لذا من المفضَّـل تطبيقهـا، واسـتكمال خلـق أمر واقـع يجعـل الفلسـطينيين في النهاية أمـام احتمالات أحلاها مرّ، وهي: قبولها والمشاركة في تصفية القضية والقبول بالفتات، أو الاستمرار برفضها ودفع الثمن، أو لا رفضها ولا قبولها، أو رفضها بشكل لفظي وضمن أضيق الحدود والتعايش معها تمهيدًا لقبولها لاحقًا.

الموقف الفلسطيني من الصفقة

رفض الرئيس محمود عباس صفقة ترامب، وهذا موقف شجاع، خصوصًا أنه حشد تأييدًا عربيًّا وإسلاميًّا وعالميًّا دعمًا لموقفه، وهذا أربك إدارة ترامب.

ورفضت حركة حماس وبقية الفصائل هذه الصفقة من خلال بياناتها وتصريحات قياداتها، كما رفضت الأغلبية الساحقة من الشعب الفلسطيني هذه الصفقة وفق مؤشرات عديدة، بما فيها استطلاعات الرأي.

ولكن من الخطأ اعتبار أنّ هذا الرفض قد أبطلها وأنّه قادر على أحباطها وحده، كما لاحظنا من خلال تعليقات من مصادر فلسطينية مختلفة، رغم صدورها من طرفَي الانقسام.

فهناك تذبذب في الموقف من هذه الصفقة/ المؤامرة، يتراوح ما بين اعتبارها أنّها قد ماتت، أو وُلِدت ميتة، أو أخفقت كما صرّح به رئيسا حركتي فتح وحماس وعدد من قياداتهما، وبين اعتبارها قد نُفِّذت على الأرض، وبين المبالغة في خطورتها إلى درجة وكأنها قدَر لا رادّ له، أو التقليل من شأنها بحجّة أنّها تستهدف الحلّ الإقليمي وبلورة حلف عربي أمريكي إسرائيلي ضد إيران ولا تستهدف الفلسطينيين، وبذريعة أنّ فلسطين تحت الاحتلال، وأنّ الصفقة لن تضيف شيئًا، "فأكثر من القرد ما سخط الله"!

إنّ استمرار الانقسام رغم ما تمثله صفقة ترامب من مخاطر جسيمة على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني والفصائل الفلسطينية، وإمكانية تحوّله إلى انفصال خصوصًا إذا عقدت "حماس" هدنة انفرادية في قطاع غزة، تحت ضغط الحصار وضيق الخيارات، ونفذ الرئيس عباس تهديده بفرض إجراءات عقابية شاملة على القطاع ردًّا على ذلك- يجعل الفلسطينيين الذين يرفضون الصفقة بغضّ النظر عن خلافاتهم كونها

تستهدفهم جميعًا- يعبِّدون الطريق لتطبيقها، خصوصًا لجهة تحقيق أهدافها بفصل الضفة عن القطاع، وصرف الأنظار عما يجري في الضفة والقدس من مساعٍ حثيثة لاستكمال تهويدها وأسرلتها).

متطلبات إحباط صفقة ترامب

لا بدّ من توفير متطلبات إحباط الصفقة، وعدم الاكتفاء برفضها لفظيًّا أو برفض الرعاية الأمريكية الانفرادية لعملية السلام، والانهماك في المنافسة القاتلة على من يمثّل الفلسطينيين، بدلًا من أن يكون له عنوان واحد.

- إعطاء الأولوية لإنهاء الانقسام، واستعادة الوحدة على أسس وطنية وديمقراطية توافقية وتشاركية، على أساس حلّ الرزمة الشاملة التي تُطبَّق بالتوازي والتزامن، وتخرج منها القضية الفلسطينية منتصرة بلا غالب أو مغلوب.

- بلورة رؤية وطنية شاملة تنبثق عنها إستراتيجية وطنية جديدة تتجاوز الإستراتيجيات المعتمدة حتى الآن، وتتضمّن خطّة ملموسة تستهدف بشكل خاص إحباط "صفقة ترامب" و"قانون القومية".

- إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير لتضمّ الجميع، من خلال عقد مجلس وطني توحيدي بأسرع وقت ممكن.

- إعادة النظر في طبيعة السلطة من حيث شكلها ووظائفها والتزاماتها وموازنتها.

- الاحتكام إلى الشعب عبر إجراء انتخابات على كل المستويات والأصعدة، انطلاقًا من أن الشعب الفلسطيني يمرّ بمرحلة تحرّر وطني، وأن قانون الوحدة والجبهة الوطنية هو الذي يحكم النظام السياسي الفلسطيني، بغضّ النظر عن نتيجة الانتخابات.

وحتى تعطي هذه المتطلبات ثمارها، لا بدّ أن تأخذ بعين الاعتبار الحقائق الجديدة والخبرات المستفادة، ومن أبرزها:

أوّلًا: لم تَعُد هناك عملية سلام، وليس من المتوقع على المدى القريب استئنافها أو البدء بـ"عملية سلام" جادّة، بل على العكس هناك خطّة لإقامة "إسرائيل الكبرى"، بحيث تضمّ معظم الضفة، على الأقل لإسرائيل، كما يدلّ على ذلك إقرار "قانون القومية"، وقطع شوط واسع في تنفيذ "صفقة ترامب".

ثانيًا: أن الحقّ الفلسطيني بإقامة الدولة حقّ طبيعي وغير قابل للتفاوض، بدليل منح دولة فلسطين العضوية المراقبة في عام 2012، وهذا يفرض على الفلسطينيين التصرّف على هذا الأساس، سياسيًّا وقانونيًّا وكفاحيًّا، وخصوصًا التنصّل من التزامات أوسلو السياسية والأمنية والاقتصادية في ظل أن الحكومات الإسرائيلية لم تعد منذ اغتيال إسحاق رابين ملتزمة بالالتزامات الإسرائيلية، وبخاصة بعد اجتياح الضفة في عام 2002، وفي ظل سيطرة اليمين الإسرائيلي على الحكومة منذ عام 2009.

الخاتمة

رفض الرئيس محمود عباس صفقة ترامب وهذا موقف شجاع خصوصًا أنه حشد تأييدًا عربيًا وإسلاميًا وعالميًا دعمًا لموقفه وهذا أربك إدارة ترامب

إن نجاح صفقة القرن في خلق حقائق جديدة على الأرض فيما يتعلق بتقدم التطبيع بين البلدان العربية وإسرائيل، على طريق بلورة حلف عربي إسرائيلي أمريكي لمواجهة إيران، بحيث يهدّد بتغيير الأولويات في المنطقة، أو فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية بما يخّص القدس واللاجئين، والاستيطان وغزة، والرواية التاريخية للحركة الصهيونية، والتعامل مع الأمن الإسرائيلي بوصفه أولوية- لا يعني أن هذه الصفقة ستمرّ، وأنها قدَر لا رادّ له. فالتوقيع الفلسطيني مهمّ جدًّا حتى تأخذ الصفقة شرعيتها.

فكلّ هذه الحقائق التي فُرضت بالقوّة ومن جانب واحد، لا تنسجم مع حقائق الصراع والمنطقة، ولا مع الشرعية الدولية، ولا تنشئ حقًّا، ولا يترتب عليها أي التزام. فالشعب الفلسطيني مستمرّ في النضال ضدّها مثلما ناضل منذ مئة عام وحتى الآن في مواجهة المشروع الصهيوني. .إذا كان إخفاقه في منعه من تحقيق إنجازات كبرى صحيحًا، إلا أنّه أوقع خسائر كبيرة في صفوفه، حالت دون تمكينه من تحقيق كامل أهدافه .كما استطاع الحفاظ على القضية حيّة، مع بقاء نصف الشعب على أرض وطنه، رغم كل ما جرى من حروب ومجازر ودمار وموت.

ويمكن إحباط صفقة ترامب إذا استمرّ الموقف الفلسطيني رافضًا لها ومصمّمًا على الكفاح لإحباطها، من خلال توفير المتطلبات الضرورية، وعلى رأسها إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة استنادًا إلى بلورة رؤية فلسطينية شاملة جديدة يترتب عليها إستراتيجية جديدة، وإرادة مستعدة لدفع الأثمان المطلوبة.

ومن الممكن إحباط صفقة ترامب؛ لأنّ (إسرائيل) تعاني تحدّيات داخلية وخارجية كبيرة، فهي لم تحقّق انتصارًا حاسمًا في أيّ حرب منذ عشرات السنين، وتواجه متغيرات في المنطقة والعالم تجعل نجاح مخططاتها ليس قدَرًا ولا أمرًا مفروغًا منه، فالوضع في سوريا يسير في عكس الاتجاه الذي دعت له وعملت عليه، وهناك صعود إيراني وتركي في الإقليم يجعل مسألة هيمنتها علية متعذرة، إن لم نقل مستحيلة، خصوصًا في ظل الأزمات التي تشهدها العلاقات التركية الإسرائيلية، إضافة إلى أن الوضع الدولي يتغير في غير مصلحة إسرائيل، فهناك تأييد متعاظم في الرأي العام الدولي للقضية الفلسطينية، خصوصًا في أوروبا أوّلًا، والولايات المتحدة ثانيًا.

كما تواجه إدارة ترامب مشكلات متصاعدة، مع احتمال عزله أو عدم نجاحه في الانتخابات الرئاسية، وسط تراجع تأثير أمريكا في العالم اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا، وتقدّم نظام دولي متعدد الأقطاب .

الهوامش والمصادر :

1. نبيل السهلي، تفكيك المستوطنات عوضًا عن الاستيطان، الجزيرة نت، 2010/10/19. bit.ly/2xczXwg
2. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 بتاريخ 1947 للتوصية بخطة تقسيم فلسطين.
3. نص خطة دالت (الخطة د)، 10 آذار 1948، ترجمة سيفر تولدت هاغانا، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 96، خريف 2013.
4. دولة الصهيونية الدينية من البحر إلى النهر ومن النيل إلى الفرات، عرب 48، 2017/6/17. bit.ly/2CT481D
5. الليكود يصادق على قرار رمزي بضم الضفة لإسرائيل، وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2017/12/31. bit.ly/2p5vWpO
6. معهد الأبحاث التطبيقية– القدس (أريج)، 2018.
7. التفكجي: الاحتلال يشرع بإسكان مليون مستوطن في الضفة الغربية، وكالة معا الإخبارية، 2018/5/31. bit.ly/2N8jRhT
8. الرسائل المتبادلة بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الحكومة الإسرائيلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلد 4، العدد 16، خريف 1993، 183. bit.ly/2N5UQUB
9. full text of Netanyahu's foreign policy speech at Bar Ilan. HAARETZ. 2018/9/12. bit.ly/2N9rfJL
10. وليد عبد الحي، جوهر الإستراتيجية الصهيونية، وكالة مجال الإخبارية، 2018/2/18. https://bit.ly/2xazIT2
11. ترامب: حلّ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قد يقوم على مبدأ الدولة الواحدة، روسيا اليوم، 2017/2/15. bit.ly/2CSN8IE
12. المالكي: فلسطين ستواصل قطع الاتصالات مع الإدارة الأمريكية، جريدة القدس العربي، 2018/5/16. bit.ly/2p5cwBn
13. من مجلس الأمن.. عباس يدعو لتطبيق مبادرة السلام العربية، العربية نت، 2018/2/20. bit.ly/2MlhCTf
14. كوشنير يتحدث عن صفقة القرن وغزة، ويكشف تفاصيل لقاءاته مع القادة العرب، وكالة وطن للأنباء، 2018/6/2424. bit.ly/2NLhbqd
15. ترامب: القدس خارج المفاوضات، وإسرائيل ستدفع الثمن، وكالة معا الإخبارية، 2018/8/22. bit.ly/2xkE09V
16. غرينبلات يهدّد السلطة الفلسطينية، عربي 21، 2018/8/30. bit.ly/2CPGFhG
17. الكشف عن خطّة ترامب لإنهاء عمل الأونروا، النجاح الإخباري، 2018/8/4. bit.ly/2xcAlLe
18. هيفاء زعيتر، "ثمن أكبر" يطالب ترامب (إسرائيل) بدفعه لقاء القدس... كيف قرأ الإسرائيليون الرسالة الأمريكية؟ رصيف 22، 2018/8/23. bit.ly/2xb51wg
19. نقل أحد أصدقاء كاتب هذه الورقة هذا الموقف عن غرينبلات بعد لقائه به.